المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	المعنى المعجمي و دوره في التحليل النحوي
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	زيد، فضل يوسف يوسف
المجلد/العدد:	مج71, ج3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يوليو
الصفحات:	273 - 297
رقم MD:	700154
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المعاجم اللغوية، اللغة العربية، النحو العربي، معاني الألفاظ
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/700154

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

زيد، فضل يوسف يوسف. (2011). المعنى المعجمي و دوره في التحليل النحوي.مجلة كلية الآداب، مج71, ج3، 273 - 297. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/700154

إسلوب MLA

زيد، فضل يوسف يوسف. "المعنى المعجمي و دوره في التحليل النحوي." مجلة كلية الآدابمج71, ج3 (2011): 273 - 297. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/700154

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة
مجلد (٧١) عدد (٣) يوليو ٢٠١١

المعنى المعجمي ودوره في التحليل النحوي

د. فضل يوسف يوسف زيد (*)

(ما يزال التراث العربي وبخاصة في المجال التطبيقي
بكرًا قابلاً لدراسات كثيرة في المعنى وطرق كشفه)

د. مصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد الأدبي، ص٥.

المعنى المعجمي ودوره في التحليل النحوي

ملخص

حاول هذا البحث أن يكشف عن دور المعنى والعلاقات المعجمية في التحليل النحوي في جملة من المسائل والأبواب النحوية ، وقد كان المعنى المعجمي طريقا واضحة في الكشف عن المعنى النحوي ، وكان النحاة يعتمدونه بديلا عن هذا المعنى حين لا تطرد لهم قواعدهم ومعاييرهم التي وضعوها، وقد انتهى البحث فيما انتهى إليه إلى أن

The role of lexicographic meaning in grammatical analysis

Abstract

This study attempts to explore the role of lexicographic meaning and relationships in grammatical analysis as illustrated by Arab grammarians. As previous studies show, lexical meaning has been a reliable tool in the discovery of grammatical meaning, even a substitute for this meaning when the grammatical rules seem to contradict. This study has come to the conclusion that lexical meaning is an equally important

(*) مدرس بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

linguistic level, as other linguistic levels, such as the syntactic, morphological and semantic ones.

المعنى المعجمي مستوى مهم من المستويات اللغوية لا يقل أهمية عن المستويات والأنظمة اللغوية الأخرى كالنظام النحوي والصرفي والدلالي .

مقدمة:

شغلت قضية «المعنى» الدراسات النحوية قديمًا وحديثًا منذ سيبويه ومن بعده عبد القاهر الجرجاني الذي اهتم بنظرية المعنى والنظم في كتابه «دلائل الإعجاز» (وإن كان قد تحدث في قضايا لغوية تتصل بالتركيب والمبنى أكثر من اتصالها بالمعنى)[1].

فالبحث في معنى الألفاظ والتراكيب قديم قدم العربية، ولم تكن مهمة النحو الأساسية أن يعصم الألسنة من الوقوع في الخطأ -وهي لا شك غاية جليلة وعظيمة- وإنما قد تداخلت مع هذه المهمة الجليلة مهمة أخرى لا تقل أهمية عنها، وهي البحث في دلالة الألفاظ والتراكيب.

وكان ظهور نظرية المعنى **Semantics** في الدراسات اللغوية الحديثة بداية ظهور فجر جديد في مجال الدراسات اللغوية والدلالية باعتبار أن المعنى والكشف عنه هو الهدف الذي ينبغي أن تتوجه إليه كل دراسة لغوية.

وتتعدد أنواع المعنى بتعدد وجهات النظر اللغوية التي تتوفر على دراسته والكشف عنه؛ فهناك المعنى الوظيفي **Functional Meaning** (وهو معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام ومعنى الأدوات والملحقات ومعنى الصيغ الصرفية ومعنى الأبواب النحوية)[2].

فالأبواب النحوية مثلاً (المبتدأ، الخبر، الفاعل، المفعول به...) كلها معانٍ وظيفية للكلمات المعربة بها، فإذا قلت: جاء زيد ضاحكًا، فإن «جاء» فعل ماض، وهذا معنى وظيفي، وزيد مبني يدل على الفاعل، وضاحكًا مبني يدل

على الحال التي جاء عليها زيد، ومعنى هذا أن المعنى الوظيفي يمكن أن ينهض بمهمة تحليل الوظائف أو المعاني النحوية في أي نص أو تركيب، وللأدوات أيضًا معان وظيفية، فمعنى «ما» في قولنا: ما جاء زيد، النفي، وهو – هنا – معنى وظيفي، وللصيغ الصرفية معان وظيفية حددها الصرفيون في كتبهم، وهي وظائف محددة لكل صيغة، وللحرف في الكلمة معنى وظيفي يتغير المعنى بإضافته أو حذفه، فالفعل «جلس» لازم في أصل وضعه، فإذا زدنا ألفًا بعد «الجيم» تغير معناه من اللزوم إلى التعدي، وأصبحت الكلمة «جالس»، والمسئول عن تغير المعنى هو الحرف الذي أضيف إلى بنية الكلمة، ومعنى ذلك أن للحرف معنى وظيفيًّا.

وإلى جانب المعنى الوظيفي هناك المعنى الدلالي **Semantic Meaning** أو المعنى المقامي وهو المعنى الذي يرى المقال من خلال المقام **Context of situation**، وهناك المعنى المعجمي (وهو معنى عرفي يُعطي للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم)[٣].

وعلى الرغم من أن المعجم ليس نظامًا من أنظمة اللغة كالنظام النحوي أو النظام الصرفي أو النظام الدلالي فإنه جزء من اللغة ومستوى من مستوياتها اللغوية، وله نصيب من الدلالة لا يمكن عزله بحال عن النحو أو استبعاده من خطة التنظير النحوي، وإلا كان في ذلك غبن واضح لمستوى من المستويات اللغوية يقوم بدور في إبراز المعنى النحوي والكشف عنه في كثير من الأحيان.

فالمعنى المعجمي طريق واضحة من طرق الاستدلال على المعنى النحوي، وهو ما يحاول هذا البحث البرهنة والتدليل عليه، وإذا كانت كل دراسة لغوية لا بد من أن تتجه إلى المعنى – كما يذهب إلى ذلك أستاذي الدكتور تمام حسان[٤]– وأن المعنى هو الهدف الذي تُصوب إليه سهام الدراسة اللغوية من كل جانب سواء من الجانب الصوتي أو الدلالي أو المعجمي أو النحوي، فقد

حاولت في هذا البحث أن أكشف عن دور المعنى المعجمي في التحليل النحوي، وأن أقف على هذا الدور في كثير من الأبواب والمسائل النحوية، والله أسأل التوفيق والسداد، إنه سميع مجيب.

الباحث

التضمين: من المعاني المعجمية التي اعتمد عليها النحاة في كثير من تحليلاتهم النحوية ظاهرة «التضمين»، ومعناه: استعمال أحد اللفظين في معنى الآخر أو هو (إشراب لفظ معنى لفظ فيعطي ما له من أحكام ووظائف نحوية)(٥).

والتضمين وسيلة لغوية أيضًا تلجأ إليها اللغة لجعل اللازم متعديًا والمتعدي لازمًا لأغراض أسلوبية وتركيبية يتطلبها السياق، ولا سيما في النص القرآني الكريم، يقول ابن يعيش:

(إن عبرة الفعل المتعدي بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه إذا كان في معناه، ألا ترى أن قولك: مررت بزيد، معناه كمعنى: جُزتُ زيدًا، وانصرفت عن خالد كقولك: جاوزت خالدًا، فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر؛ لأن الاقتضاء واحد)(٦).

يُفهم من كلام ابن يعيش -وإن لم يصرح بلفظ التضمين- أن الفعل اللازم يصير متعديًا من خلال التضمين الذي يشرب الفعل معنى فعل آخر، فيقوم بما يقوم به من وظائف نحوية.

وقد وقع التضمين في القرآن الكريم كثيرًا، وفي كثير من أشعار العرب؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾(٧)، نلاحظ أن الفعل «تعزموا» فعل لازم في أصل معناه يكتفي بمرفوعه، ولا يتعدى إلى المفعول به بنفسه، تقول: عزمتُ على الرحيل، ولكنه في هذه الآية الكريمة لما أُشرب معنى الفعل

المتعدي «تنووا» عمل عمله وتعدى إلى المفعول به بنفسه، وبذلك يكون قد حدث تحويل في دلالة الفعل من اللزوم إلى التعدي، لكن لماذا آثر النص القرآني التعبير بهذا الفعل، وقد كان بالإمكان أن يقول: «ولا تنووا» من بادئ الأمر؟

لأجتهد فأقول: إن لفظ الفعل «تعزموا» مقصود – لا شك– في ذاته، فالعزم مرتبط بالجِد والحزم، جاء في لسان العرب: (العزم الجد... وقال الليث: العزم ما عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله)[٨].

إن العزم –هنا– بمعنى القطع والبت، ولا شك أن هذا المعنى أقوى وأدل في التعبير من مجرد النية المتحقق في «ولا تنووا».

إن الفعل «عزم» أدى مؤدى كلمتين في موقعه: «لا تعزموا» بلفظه الذي لا يمكن الاستغناء عنه في التركيب، و«لا تنووا» باستعماله مضمناً للفعل السابق، ومن ثم تعدى إلى المفعول بنفسه، وهو ما يعني وجوب إرادة المعنيين في التضمين، فمعنى كل من الفعلين مقصود.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾[٩]، نجد أن الفعل «يكفروه» فعل لا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد، تقول مثلاً: كفر فلانٌ النعمةَ، ولكنه لما تضمن –في الآية الكريمة– معنى الفعل «تحرموه» تعدى إلى مفعولين بدلا من واحد: أحدهما نائب الفاعل، وثانيهما الضمير المنصوب العائد إلى كلمة «خير»، وعلى هذا يكون الفعل الأول «يكفروه» قد أعطى ما للفعل الثاني «تحرموه» من أحكام نحوية خاصة به، وهي إمكانية تعديه إلى مفعولين بدلا من واحد، وبذلك أيضًا يكون قد حدث تحويل في دلالة الفعل الأول حيث تحول من الدلالة على التعدي إلى واحد إلى الدلالة على التعدي إلى مفعولين.

وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ * الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ﴾[١٠]، نجد أن الفعل «يستحبون» فعل متعد يكتفي بمفعول واحد، تقول مثلا: أستحب سماع

القرآن الكريم، ولكنه تضمن في الآية الكريمة معنى الفعل «يؤثرون»، وأُشرب معناه المعجمي؛ ومن أجل هذا تعدى إلى مفعول آخر بواسطة حرف الجر (على)، وأعطى «يستحبون» ما للفعل «يؤثرون» من أحكام ووظائف نحوية خاصة به، وهو ضرورة وجود طرفين لعملية الإيثار تلك مؤثر ومؤثر عليه، ومجرور تتطلبه هذه العملية.

ولكن لماذا لم يستخدم القرآن الفعل «يؤثرون» من بادئ الأمر دون «يستحبون» وقد كان بالإمكان أن يفعل؟!

إن الفعل «يستحبون» يشير إلى تعلق الكافرين وحبهم للدنيا؛ ومن أجل هذا يؤثرونها على الآخرة، فمعنى الفعلين مراد في الآية ومقصود إليه لفظًا واستعمالاً، جاء في الكشاف تعليقًا على هذه الآية: (والاستحباب الإيثار والاختيار، وهو استفعال من المحبة؛ لأن المؤثر للشيء على غيره كأنه يطلب من نفسه أن يكون أحب إليها وأفضل عندها من الآخرة)[١١].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرْ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١٢]، نجد أن الفعل «يخالف» يتعدى إلى المفعول به بنفسه، فتقول مثلا: لا يخالف الجندي أمر قائده، لكنه تضمن في الآية الكريمة معنى الفعل «يصدون» المعجمي، فاقتضى هذا المعنى المعجمي جارًّا ومجرورًا.

ومن أجل هذا تعدى فعل المخالفة بحرف الجر (عن) بعد أن كان يتعدى بنفسه بعد أن أعطي ما للفعل «يصدون» من أحكام نحوية خاصة به وهي كونه لازمًا يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، مع ملاحظة القصد إلى معنى الفعلين في الآية لما في المخالفة من معنى الصد والابتعاد جاء في الكشاف: (وخالفه عن الأمر: إذا صد عنه دونه، ومعنى ﴿الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الذين يصدون عن أمره دون المؤمنين وهم المنافقون) [١٣]، فإرادة معنى الفعلين في الآية متعينة.

والفعل «يفعل» فعل متعد في أصل معناه، قال تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنْ الْكَافِرِينَ﴾[١٤]، أما في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ

مَعْرُوفاً﴾[١٥]، فقد تضمن الفعل «تفعلوا» معنى الفعل «توصلوا» أو «تسدوا» المعجمي فأعطى ما له من حكم نحوي خاص به، فتعدى إلى المفعول بـ«إلى» بعد أن كان يتعدى بنفسه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تُسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[١٦]، نلاحظ أن الفعل «تسمع» فعل متعد، فتقول مثلا: أحب أن أسمع القرآن الكريم، لكنه تضمن في الآية المعنى المعجمي للفعل «تصغى» اللازم بدلالته ومعناه؛ ومن أجل هذا تعدى «تسمع» إلى المفعول باللام.

وفي تضمين «تسمع» معنى «تصغي» غرض دلالي؛ إذ يشير إلى أنه ليس مجرد سماع عابر، بل إصغاء إليهم لحسن إبانتهم وفصاحة كلامهم، (وليس في الإخبار بالسماع للقول فائدة لولا أنه ضمن معنى الإصغاء لوعي كلامهم) [١٧]، ومن ذلك قولنا في الصلاة: «سمع الله لمن حمده»، حيث تعدى إلى المفعول باللام.

ومن ذلك قوله تعالى أيضًا: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى﴾[١٨]، حيث تضمن «يسمعون» معنى «يصغون»؛ ومن أجل هذا تعدى إلى المفعول به بحرف الجر (إلى)، فلماذا لم يستخدم القرآن الفعل متعديًا بنفسه وآثر استخدامه متعديًا بإلى؟ يجيب الزمخشري عن هذا السؤال بقوله:

(فإن قلت: أي فرق بين سمعت فلانًا يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه وإلى حديثه؟ قلت: المعدى بنفسه يفيد الإدراك، والمعدى بـ«إلى» يفيد الإصغاء مع الإدراك)[١٩]، وهذا معناه أن هؤلاء الشياطين لا ينتهون إلى الملأ الأعلى فيسمعون بل يدحرون قبل وصولهم فلا يتلقون من علم ما يجري في الملأ الأعلى إلا أشياء مخطوفة غير متبينة، وهذا دور دلالي لتضمين الفعل يُضاف إلى دوره النحوي السابق من حيث تحوله من متعد إلى لازم.

وفي قول الشاعر (الفرزدق):

كيف تراني قاليًا مجني أضرب أمري ظهره للبطن[٢٠]

قد قتل الله زيادًا عني

نجد أن الفعل «قتل» فعل متعد إلى مفعول به واحد، ولكنه تضمن في البيت السابق معنى الفعل «صرف» فتعدى إلى مفعول ثان بحرف الجر (عن)، وقد كان بإمكان الشاعر أن يقول «صرف» بدلا من «قتل» ويستقيم الوزن، ولكن الشاعر لجأ إلى استعمال الفعل «قتل» ليفيد أن الله قد صرف عن الشاعر عدوه «زياد بن أبيه» بالقتل دون غيره من أنواع الصرف، وقد كان بالإمكان أن يصرفه عنه بغير القتل، ولكن الشاعر نص على ذلك نصًّا بهجة منه وفرحًا بالسلامة منه، فأفاد باستعمال قتل عنى معنى القتل والصرف جميعًا، وهو مقصود قصدًا من الشاعر.

إن تضمين الفعل «قتل» هنا معنى الفعل «صرف» قام بوظيفتين: إحداهما نحوية، وهي تعدي الفعل بحرف الجر (عن)، والأخرى دلالية، وهي إفادة القتل والصرف معًا، بحيث يكون معنى الفعلين المضمن والمضمن فيه مرادًا ومتعينًا من قبل الشاعر.

على أن ظاهرة «التضمين» لا تقف عند حد تضمين فعل معنى فعل آخر، بل قد ينسحب الأمر إلى الأسماء، فنجد النظام اللغوي يسمح بأن يضمن معنى اسم آخر فيأخذ ما له من وظيفة نحوية لم تكن له قبل هذا التضمين، ولعل هذا كان واضحًا من تعريف النحاة للتضمين حينما قالوا: (هو إشراب لفظ معنى لفظ)، ولم يقولوا: (فعل معنى فعل)، ففي قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾[٢١] ضمن «حقيق» معنى «حريص»؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه[٢٢].

وتشيع هذه الظاهرة اللغوية في النص القرآني شيوعًا لافتًا للنظر مما

يستدعي إفرادها ببحث مستقل والكشف عن دورها الدلالي والتركيبي الذي اعتمد عليه النحاة كثيرًا في تحليلهم النحوي.

اعتبار المعنى المعجمي في باب الاستثناء:

اعتمد النحاة على المعنى المعجمي بديلا عن المعنى النحوي في باب الاستثناء حين لم تطرد لهم القاعدة التي أرسوا أسسها أو المعيار الذي وضعوه، فإذا كان الكلام تامًّا موجبًا وجب نصب المستثنى بإلا، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ما استثنت «الا» مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتُخب

فحينما تقول: جاء الطلابُ إلا زيدًا، فإن ما قبل «إلا» وهو (جاء الطلاب) كلام تام؛ لأن المستثنى منه مذكور، وهو (الطلاب)، وموجب؛ لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه، وما بعد «إلا» وهو «زيدًا» واجب النصب على الاستثناء.

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[٢٣]، فما بعد «إلا» وهو «قليلا» واجب النصب على الاستثناء؛ لأن ما قبل «إلا» وهو «شربوا» كلام تام موجب.

أما حينما يكون الكلام تامًّا غير موجب فإن النحاة قد جوزوا نصب ما بعد «إلا» على الاستثناء، وإتباعه المستثنى منه في الإعراب على البدل فحينما تقول: جاء الطلاب إلا زيدًا، فإن ما قبل «إلا» وهو «ما جاء الطلاب» كلام تام؛ لأن المستثنى منه مذكور، وهو «الطلاب» وغير موجب؛ لأنه مسبوق بالنفي المتمثل في أداء النفي (ما).

ومن أجل هذا يجوز فيما بعد «إلا» النصب على الاستثناء والبدل من المستثنى منه، فلك أن تقول: ما جاء الطلاب إلا زيدًا أو زيدٌ.

هذه هي القاعدة التي وضعها النحاة، أما إذا نظرنا إلى قول الشاعر:

وبالصريمة منهم منزل خلق عافٍ تغير إلا النؤى والوتدُ

فإننا نلاحظ أن ما بعد «إلا» وهو «النؤى والوتد» مرفوع على الإبدال من الضمير المستتر في الفعل «تغير» العائد على «منزل»، وكان القياس أو القاعدة تقتضي نصبهما؛ لأن الكلام في ظاهره تام موجب؛ فالمستثنى منه مذكور وهو الضمير المستتر في الفعل «تغير» وموجب؛ لأنه غير مسبوق بنفي أو ما يشبه النفي، فماذا صنع النحاة؟!

إنهم قد لجئوا إلى المعنى المعجمي حينما عز عليهم المعنى النحوي أو الوظيفي، فقالوا: إن الفعل «تغير» موجب لفظًا، لكنه منفي معنى؛ لأن معناه المعجمي «لم يبق»، فحمل «تغير» في إفادة النفي على «لم يبق»؛ لأن معناهما النفي؛ وبذلك صار الكلام تامًّا غير موجب؛ ومن أجل هذا جاز رفع ما بعد «إلا» على البدل من المستثنى منه، ويكون النفي بالمعنى المعجمي قد حل محل النفي بالأداة.

يقول العيني تعليقًا على البيت السابق: (والشاهد في «إلا النؤى» فإنه استثناء من الضمير الذي في «تغير» على طريق الإبدال مع أن التغير موجب، فلا يجوز الإبدال في الموجب، فلا يقال: قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال، وإنما جاز هاهنا نظرًا إلى معنى «تغير»، فإن معناه: لم يبق على حاله، فهو وإن كان موجبًا لفظًا، ولكنه منفي معنى، وإذا تقدم النفي لفظًا أو معنى يُختار الإبدال، أما لفظًا فنحو: ما قام إلا زيد، وأما معنى فهذا)[٢٤].

وفي الاستثناء المفرغ وهو ما يتفرغ فيه ما قبل «إلا» لطلب ما بعدها، ولا يشتغل عنه بالعمل في غيره اشترط النحاة أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الإيجاب وهو النفي أو ما يشبهه تقول: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررتُ إلا بزيد، ولا يتأتى التفريغ في الإيجاب؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد، لا تقول: رأيت

إلا زيدًا؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدًا وذلك محال عادة[٢٥]، أما إذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً﴾[٢٦]، فإننا نلاحظ أن الكلام غير تام أي أن المستثنى منه غير مذكور، ولا يمكن لـ«إلا»، والحال هكذا إلا أن تكون بعد ما يفيد النفي؛ ومن أجل هذا لجأ النحاة إلى حمل «أبى» في إفادة النفي على «لم يرد»؛ لأن معناهما النفي فهما بمعنى واحد، ويكون المعنى: «فلم يرد أكثر الناس إلا كفورًا»، وبذلك يكون المعنى المعجمي للفعل «أبى» قد حل محل المعنى النحوي، واطردت القاعدة وصح المعيار، ومرة أخرى يلجأ النحاة إلى المعنى المعجمي في التحليل، يقول الزمخشري تعليقًا على هذه الآية: «فإن قلت: كيف جاز ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً﴾ ولم يجز ضربت إلا زيدًا؟ قلت: لأن «أبى» متأول بالنفي كأنه قيل: فلم يرضوا إلا كفورًا»[٢٧].

وما قيل في هذه الآية يُقال في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[٢٨].

اعتبار المعنى المعجمي في المطابقة النحوية:

اعتبار المعنى المعجمي في المطابقة بين المبتدأ والخبر:

اشترط النحاة إذا كان الخبر مفردًا ولم يكن جملة ولا شبه جملة أن يطابق المبتدأ في العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا، فلا يقال مثلا: الطالبان مجتهد، ولا الطلاب مجتهد؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدم الترابط بينهما.

فإذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾[٢٩]، وجدنا أن «هم العدو» مبتدأ وخبر، وأن المبتدأ «هم» ضمير يدل بمعناه على جمع الغائبين، وكانت المطابقة النحوية تقتضي أن يكون خبره جمعًا، ولكنه ورد مفردًا من الناحية النحوية؛ لأنه يمكن أن يُثني وأن يجمع، وبالنظر إلى معناه المعجمي نجده يدل على الجمع كما يدل على المفرد، جاء في اللسان: (والعدو: ضد الصديق، يكون للواحد والاثنين والجمع والأنثى والذكر بلفظ واحد)[٣٠].

ومن هنا حدثت المطابقة بين المبتدأ والخبر بناء على الاعتبار المعجمي لمعنى الخبر الذي يدلّ فيما يدل على الجمع، لكن لماذا آثر النص القرآني التعبير بالمفرد (من الناحية النحوية) على التعبير بالجمع فكان أن يقال: (هم الأعداء) بدلا من قوله: (هم العدو)؟!

إن التعبير بالمفرد يشير إلى أن هؤلاء الأعداء كأنهم عدو واحد في الاجتماع والترافد على الشر، فهم كاملون في العداوة كأنهم عدو واحد، وهو أبلغ في الدلالة مما لو جاء على الأصل من المطابقة بين المبتدأ والخبر، مع ما في الآية من أمن اللبس، ودليل على الجماعة، وهو قوله: «فاحذرهم» حيث أعيد الضمير في هذه الجملة إلى «العدو» بصيغة الجمع.

وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٣١]، قد تبدو المطابقة النحوية منتفية بين المبتدأ (نحن) الذي يدل على الجمع، وبين الخبر (عصبة) الذي قد يبدو مفردًا للوهلة الأولى؛ لأنه يمكن أن

يُثنى وأن يجمع، وبالنظر إلى معناه المعجمي نجده يدل على الجمع جاء في اللسان: (والعصبة والعصابة: جماعة ما بين العشرة إلى الأربعين)[٣٢].

(ومعنى ذلك أن الجمع بالمعنى المعجمي أغنى عن الجمع بالمعنى النحوي)[٣٣]، وحدثت المطابقة بين المبتدأ والخبر، يقول الزمخشري تعليقًا على هذه الآية: (والعصبة والعصابة: العشرة فصاعدًا، وقيل إلى الأربعين؛ سموا بذلك لأنهم جماعة تعصب بهم الأمور ويستكفون النوائب)[٣٤].

وما قيل في الآيتين السابقتين يقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨]، وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

أما إذا كان الخبر جملة فإن النحاة قد اشترطوا أن تشتمل هذه الجملة على ضمير يربطها بالمبتدأ، وأن يكون هذا الضمير مطابقًا في العدد، لكننا إذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾[٣٥] نجد أن اسم كان وهو كلمة (طائفة) مفرد من الناحية النحوية؛ لأنه يمكن أن يثنى وأن يجمع فتقول: طائفتان وطوائف، وأن الخبر هو جملة (آمنوا) والتي اشتملت على ضمير يربطها باسم كان، وهذا الضمير هو واو الجماعة الذي يدل على الجمع بمعناه، مما يبدو معه انتفاء المطابقة النحوية بين اسم كان وخبرها، ولكننا إذا نظرنا إلى معنى المسند إليه المعجمي وجدنا أن الطائفة تعني الجماعة من الناس كما جاء في اللسان[٣٦].

ومعنى هذا أن الجمع بالمعنى المعجمي أغنى عن الجمع بالمعنى النحوي وحدثت المطابقة، أي أن الضمير «آمنوا» عاد على «طائفة» باعتبار معناها المعجمي؛ لأن الطائفة الجماعة من الناس.

ويمكن تلمس ذلك في قوله تعالى أيضًا: ﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا...﴾[٣٧] حيث يعود الضمير في «وليأخذوا» و«سجدوا»

على «طائفة» باعتبار المعنى المعجمي أيضًا.

اعتبار المعنى المعجمي في المطابقة بين النعت والمنعوت:

اشترط النحاة إذا كان النعت مفردًا أن يطابق المنعوت في العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا فلا تقول: مررت برجلين كريم، أو برجل كرماء... إلخ؛ لئلا يؤدي ذلك إلى عدم التطابق، ومن ثم إلى عدم الترابط، كما اشترطوا في الجملة الواقعة نعتًا ضرورة اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت يطابقه في العدد أيضًا ملفوظًا أو مقدرًا، وقد اشترط النحاة هذا الضمير ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته على حد تعبير العلامة الرضي(٣٨).

وحينما يفتقد شرط المطابقة -وإن ظاهرًا- يلجأ النحاة إلى المعنى المعجمي بديلا عن المعنى النحوي، ففي قول الشاعر ثعلب بن صعير المازني:

ولرب خصم قد شهدت ألدة تغلي صدورهم بهتر هاتر

لاحظنا أن المنعوت وهو كلمة (خصم) كلمة مفردة، ومع ذلك فقد نعتت هذه الكلمة بنعتين مختلفين أولهما: النعت بالمفرد (ألدة) وهي جمع مفردها لدود، وثانيهما: النعت بالجملة الفعلية (تغلي صدورهم)، وقد اشتملت على ضمير يعود على المنعوت يدل على الجمع وهو (هم) في صدورهم، مما قد يبدو معه انتقاء المطابقة بين النعت والمنعوت من حيث العدد، ولكننا إذا نظرنا إلى معنى المنعوت المعجمي وهو كلمة (الخصم) وجدناه يدل على الجمع، جاء في اللسان: (وخصمك: الذي يخاصمك، وجمعه: خصوم، وقد يكون الخصم للاثنين والجمع)(٣٩).

ومن هنا ساغت المطابقة بين النعت والمنعوت في الحالتين اعتمادًا على الجمع بالمعنى المعجمي بديلا عن الجمع النحوي.

وفي قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾(٤٠)، نلاحظ أن جملة «اختصموا» تقع نعتًا لكلمة «خصمان»، وأن الضمير الواقع في جملة النعت يدل

على الجمع، ثم هو يعود على مثنى، مما قد يبدو معه انتفاء المطابقة فكان أن يقال: «هذان خصمان اختصما في ربهما»، وبالنظر إلى معنى المنعوت المعجمي نجده يدل على الجمع، فالخصم هنا يدل على الفريق أو الفوج: فريق المؤمنين، وفريق الكافرين.

يقول الزمخشري تعليقًا على هذه الآية: (الخصم صفة وصف بها الفوج أو الفريق فكأنه قيل: هذان فوجان أو فريقان مختصمان، وقوله هذان للفظ، واختصموا للمعنى، كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا﴾ ولو قيل: هؤلاء خصمان أو اختصما جاز يراد المؤمنون والكافرون)[٤١].

وإشارة الزمخشري واضحة إلى مراعاة المعنى المعجمي في إحداث المطابقة النحوية بين جملة النعت والمنعوت، يُفهم ذلك من قوله: «وقوله هذان للفظ، واختصموا للمعنى»، فخصمان مثنى من حيث اللفظ، ولكنها من حيث المعنى تدل على الجمع أي الفريق من المؤمنين والفريق من الكافرين.

وهكذا يكون للمعنى المعجمي دور ملحوظ في التحليل النحوي اعتمد عليه النحويون والمفسرون كثيرًا حين تناولهم للنص القرآني.

مراعاة المعنى المعجمي في باب «الحال»:

عرَّف النحاة الحال بأنه الوصف، الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة[٤٢]، كأن تقول: جاء زيد ضاحكًا، فـ«ضاحكًا» وصف منتصب فضلة يبين هيئة صاحبه وهو «زيد»، وقد أجاز النحاة أن تأتي الحال من المضاف فتقول: سمع الناس منشد القصيدة متأثرًا، فـ«متأثرًا» حال من المضاف في المثال السابق وهو (منشد)، ولا يجوز أن تأتي من المضاف إليه فتقول مثلا: سمع الناس منشد القصيدة رائعة، فيمتنع أن تكون «رائعة» حالا من المضاف إليه (القصيدة).

ولا يجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توفر له واحد من أمرين: أولهما:

إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[٤٣] فـ«جميعًا» حال من المضاف إليه – وهو الكاف في «مرجعكم»- والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف وهو «مرجع» مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلا كما يتطلبه فعله الذي هو «رجع»، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملا في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال؛ لأنه مصدر.

وثانيهما: جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، وإلى هذين الأمرين أشار ابن مالك بقوله:

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

وهذا الأمر الثاني وهو جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا منه أو مثل جزئه (ضابط من ضوابط توارد المفردات المعجمية)[٤٤].

ففي قول الشاعر (النابغة الجعدي) يصف فرسًا[٤٥]:

كأن تماثيل أرساغه ... رقاب وعول لدى مَشْرَبِ

كأن حوافره مدبرًا ... خضبن وإن كان لم يُخضب

فـ«مدبرًا» في البيت الثاني حال من الضمير المتصل في كلمة «حوافره»، وهذا الضمير مضاف إليه، والذي سوغ مجيء الحال من المضاف إليه أن الحوافر أجزاء لما دل عليه الضمير.

وفي قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[٤٦]، نجد أن كلمة «ميتًا» حال من «أخ» المضاف إليه لحم، والذي سوغ ذلك أن المضاف

جزء من المضاف إليه، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾(٤٧)، فـ«مصبحين» حال من اسم الإشارة «هؤلاء» المضاف إليه كلمة «دابر» وهو جزء من المضاف إليه.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(٤٨)، فـ«حنيفًا» حال من «إبراهيم» المضاف إليه كلمة «ملة»؛ لأنها كالجزء منه.

اعتبار المعنى المعجمي في باب الإضافة:

منع النظام النحوي أن يُضاف الشيء إلى نفسه أو إلى ما في معناه؛ فلا يقال مثلا: قمح بر، ولا ليث الأسد، ولا أسامة أبي الحارث؛ لأن الإضافة علاقة تقوم على المغايرة والاختلاف بين المضاف والمضاف إليه، ولأن الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف أو يتخصص بنفسه، يقول ابن مالك:

ولا يُضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهمًا إذا ورد

ويقول ابن عقيل تعليقًا على البيت السابق: (المضاف يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى، كالمترادفين وكالموصوف وصفته، فلا يقال: «قمح بر»، ولا «رجل قائم»، وما ورد موهمًا لذلك مؤول...)(٤٩).

والسبب في أن يمنع النظام اللغوي أن يضاف الشيء إلى نفسه أو إلى ما في معناه اعتبار المعاني المعجمية للكلمات المفردة التي لها بحسب الوضع؛ ومن أجل هذا انبرى النحاة يؤولون عبارات وردت عن العرب ظاهرها إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى ما في معناه كإضافة الموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها، ومن هذه العبارات: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي،

وبقلة الحمقاء، فهذه العبارات تراكيب نعتية، ولكن المنعوت أضيف إلى النعت في ظاهرها كلها؛ فالبنية العميقة لهذه التراكيب هي: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء.

فهذه تراكيب وردت عن العرب، وما كان على النحاة إلا أن يؤولوها حتى يستقيم ويطرد لهم ما وضعوا من قواعد؛ إذ لا يضاف الموصوف إلى صفته، أو الشيء إلى نفسه أو إلى ما في معناه، والذي فعلوه في العبارات السابقة، أنهم أولوها على أن المضاف إليه صفة لموصوف محذوف حتى تتحقق لهم المغايرة بين المتضايفين وتطرد القاعدة التي وضعوها مراعين في تحليلهم النحوي المعنى المعجمي للكلمات المتضايقة، يقول ابن يعيش:

(فإذا كانت الصفة والموصوف شيئًا واحدًا لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: هذا زيد العاقل، وهذا عاقل زيد بالإضافة، وأحدهما هو الآخر، وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها، والتأويل فيها على غير ذلك، فمن ذلك قولهم: «صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء»، فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول؛ إذ الصلاة هي الأولى، والمسجد هو الجامع، وإنما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف، والتقدير: صلاة الساعة الأولى يعني من الزوال، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء)[٥٠].

اعتبار المعنى المعجمي في باب «المفعول له»:

المفعول له ويسمى المفعول لأجله، وهو ما فُعل لأجله فعل كأن تقول: جئت رغبة فيك[٥١].

وقد اشترط النحاة لنصب المفعول له جملة من الأمور منها: أن يكون مصدرًا قلبيًّا أي من أفعال النفس الباطنة أو الأفعال غير العلاجية، وهي الأفعال

التي لا تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها، بل يكون مما يتعلق بالقلب[٥٢] كالرغبة والفهم والحب وغيرها، تقول: جئت رغبة في العلم ومعنى كون المفعول له مصدرًا قلبيًّا (أنه آتٍ من دلالته المعجمية ومعاني الكلمات باتفاق الوضع)[٥٣]، وعلى هذا فلا يمكن أن يأتي المفعول لأجله من فعل علاجي، وهو ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة نحو ضرب وقتل وقرأ، فلا يقال مثلا: جئتك قراءة للعلم، وتكون كلمة (قراءة) مفعولا له؛ لأن المفعول له غاية ونية قلبية، (والعلاج وعدمه من المعاني المتصلة بالحقول المعجمية بمعنى أن كلا منهما يمثل حقلا من الأفعال)[٥٤]، وهكذا يكون للمعنى المعجمي دور معتبر وأثر في التركيب النحوي.

خاتمة

حاولتُ من خلال الصفحات السابقة أن أتبين دور المعنى والعلاقات المعجمية في التحليل النحوي من خلال التفتيش في كثير من المسائل والأبواب النحوية كباب الاستثناء والتطابق بين المبتدأ والخبر والنعت ومنعوته، وباب الحال والإضافة، والمفعول لأجله، وظاهرة التضمين باعتبارها ظاهرة معجمية نحوية في آن، وقد لاحظت أن هذا المعنى المعجمي يلعب دورًا ذا بال في تحليل نحاتنا، وأنه طريق واضحة من طريق الكشف عن المعنى النحوي، وأن النحاة كانوا يعتمدونه بديلا عن هذا المعنى حين لا تطرد لهم قواعدهم ومعياريهم التي وضعوها، وقد انتهى البحث فيما انتهى إليه إلى أهمية ظاهرة التضمين ودورها الدلالي ولا سيما في النص القرآني الذي تكثر فيه هذه الظاهرة كثرة ملحوظة وضرورة الكشف عن دورها التركيبي والأسلوبي في عمل آخر.

كما انتهى البحث أيضًا إلى أن المعنى المعجمي مستوى مهم من المستويات اللغوية لا يقل أهمية عن المستويات والأنظمة اللغوية الأخرى كالنظام النحوي والصرفي والدلالي، وأن جميع هذه المستويات بما فيها المستوى المعجمي تتضافر ولا تتنافر.

حواشي البحث

(١) انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، د. تمام حسان، ص١٢.

(٢) انظر مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، ص٣٣١، ولمزيد من التفصيلات عن «المعنى الوظيفي»، انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية من ص١١٦-١٢٦، ومناهج البحث في اللغة ص١٩٣ وما بعدها.

(٣) انظر: مقالات في اللغة والأدب، ص٣٣٤ وما بعدها، وانظر كذلك اللغة العربية معناها ومبناها من ص٣١١-٣٣٤.

(٤) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١١٨.

(٥) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٧٩١/٢، والبرهان للزركشي ٢١١/٤، حيث يقول في تعريف التضمين: «وهو إعطاء الشيء معنى الشيء»، وانظر كذلك مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسان حيث يرى أن التضمين معجمي في بدايته نحوي في نهايته مما يعني أنه ضابط معجمي من ضوابط التوارد الذي هو شعبة من شعب قرينة التضام، ويرى أنه يبدأ بإسباغ المعنى المعجمي لإحدى الكلمتين على الأخرى، وينتهي بقيام الكلمة الثانية بالوظائف النحوية للكلمة الأولى مع ارتباط تلك الكلمة الثانية بما تستحقه الكلمة الأولى من محيط لفظي (أي تضام)، وانظر كذلك شرح الأشموني على الألفية حيث يقول: (والتضمين إشراب معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين...) ٣٤٨/١، ٣٤٩.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧.

(٧) من الآية (٢٣٥) البقرة.

(٨) انظر اللسان مادة (عزم).

(٩) من الآية (١١٥) آل عمران.

(١٠) الآيتان (٢، ٣) إبراهيم.

(١١) انظر الكشاف للزمخشري ٣٦٦/٢.

(١٢) من الآية (٦٣) النور.

(١٣) انظر الكشاف ٧٩/٣.

(١٤) الآية (١٩) الشعراء.

(١٥) من الآية (٦) الأحزاب.

(١٦) من الآية (٤) المنافقون.

(١٧) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٣٩/١٣.

(١٨) من الآية (٨) الصافات.

(١٩) انظر الكشاف ٣٣٦/٣، وانظر تفسير التحرير والتنوير ٢٣٩/١٣ لابن عاشور ٩٢/١١.

(٢٠) انظر الخصائص لابن جني ٣١٠/٢.

(٢١) من الآية (١٠٥) الأعراف.

(٢٢) انظر البرهان ٢١١/٤، وحاشية الشيخ العليمي على شرح التصريح ٥/٢.

(٢٣) من الآية (٢٤٩) البقرة.

(٢٤) انظر شرح شواهد العيني على شرح الأشموني على الألفية ٣٩٢/١، وانظر كذلك شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٣٤٩/١، ومقالات في اللغة والأدب ص١٦٢.

(٢٥) راجع شرح التصريح ٣٤٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٩٩/٢ وما بعدها، وشرح الأشموني ٣٩٦/١ وما بعدها.

(٢٦) من الآية (٩) الإسراء.

(٢٧) انظر الكشاف للزمخشري ٤٦٥/٢.

(٢٨) من الآية (٣٣) التوبة.

(٢٩) من الآية (٤) المنافقون.

(٣٠) انظر اللسان مادة (عدا).

(٣١) من الآية (٨) يوسف.

(٣٢) انظر اللسان مادة (عصب).

(٣٣) انظر مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسان ص١٦٥.

(٣٤) راجع الكشاف ٣٠٤/٢، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٢٢٢/٦.

(٣٥) من الآية (٨٧) الأعراف.

(٣٦) انظر لسان العرب مادة (طوف).
(٣٧) من الآية (١٠٢) النساء.
(٣٨) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٠١/٢، ولمزيد من التفصيلات عن وظائف النعت انظر رسالتي للدكتوراه «النعت ووظائفه التركيبية والدلالية في شعر أمل دنقل» بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.
(٣٩) انظر لسان العرب مادة (خصم).
(٤٠) من الآية (١٩) الحج.
(٤١) انظر الكشاف ٩/٣.
(٤٢) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٥٨٤/١.
(٤٣) من الآية (٤) يونس.
(٤٤) انظر مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسان ص١٤٨.
(٤٥) انظر ديوان النابغة الجعدي ص٣٥، والأرساغ: الموضع المستدق بين الحافر واليد أو الرجل، شبه أرساغ الجواد في غلظها وانحنائها برقاب تيوس الجبال وقد مدتها لتشرب، والمدبر: العائد، خضبن: من الخضاب، أي الصباغ، وانظر شرح الرضي على الكافية ٩/٢ حيث أورد هذا البيت برواية أخرى:

كأن حواميه مدبرًا خضبن وإن كان لم يخضب

(٤٦) من الآية (١٢) الحجرات.
(٤٧) الآية (٦٦) الحجر.
(٤٨) من الآية (١٢٣) النحل.
(٤٩) انظر شرح ابن عقيل ٤٨/٢.
(٥٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٣.
(٥١) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٣٤/١.
(٥٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧.
(٥٣) في بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف ص١٩٧.
(٥٤) مقالات في اللغة والأدب ص١٦٤.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م، بيروت.
- تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.
- حاشية الشيخ يس العليمي (بهامش شرح التصريح على التوضيح للأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة).
- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر.
- شرح شواهد العيني (بهامش شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، المكتبة العصرية.
- في بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، دار القلم، الكويت.

- اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان، طبعة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، طبعة ١٩٩٤م، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، دار الفكر.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة ١٩٩٢م، المكتبة العصرية، بيروت.
- مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان طبعة ١٩٩٠م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- نظرية المعنى في النقد العربي، للدكتور مصطفى ناصف، دار الأندلس، بيروت.
- النعت ووظائفه التركيبية والدلالية في شعر أمل دنقل، د. فضل يوسف يوسف، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ٢٠٠٤م.